منهجية التعريب لدى المحدثين

أطروحة دكتوراه في اللغة العربية من كلية الآداب بجامعة دمشق

للباحث ممدوح خسارة

الغرض العام من البحث : تحديد منهجية التعريب المستخلصة من تجارب الجهات العاملة في التعريب في الوطن العربي. واقتراح الحلول لإشكالياته.

تتألف الاطروحة من مقدمة ومدخل وثلاثة أبواب وخاتمة.
تعرض المقدمة لدواعي اختيار البحث ومسوغاته.

ويعرض المدخل لتحديد مدلولات مصطلحات البحث : (التعريب ـ المنهجية ـ الحداثة) ويبين أن المقصود بالتعريب عند إطلاقه في البحث هو (وضع المصطلح العلمي العربي).

تضمن الباب الأول من البحث طرائق وضع المصطلح في العصر الحديث وهي : (الترجمة، والتوليد اللغوي، والاقتراض)، وقد خصت كل طريقة منها بفصل.

تناول الفصل الأول (الترجمة) بين مدلولاتها وأنواعها ومصادرها وترجمة السوابق واللواحق إلى العربية.

وتناول الفصل الثاني (التوليد اللغوي) من اشتقاق ومجاز.

يمثل هذا الباب الجانب اللغوي التأصيلي من الأطروحة. وأهم ما أسفر عنه البحث فيه :

1. أن مما يسهل ترجمة المصطلحات الجديدة، أن تجرد المصطلحات العلمية القديمة، وتفرغ في معاجم تراثية علمية، تخزن في حاسوب مركزي لعرض المفهومات العلمية الجديدة عليها، والإفادة منها إذا كانت تفي بشروط المصطلح من دقة ووضوح وإيجاز.
2. رد مقولة وجود (السوابق واللواحق) في اللغة العربية ورد محاولات بعضهم إدخال لواحق إلى العربية قد تؤدي إلى أبنية، ربما لا تألفها الأذن العربية.
3. تحقيق معنى التوليد اللغوي، والتمييز بين كل من مدلولات المولد والمعرب والدخيل والعامي. ونفي شبهة عدم الفصاحة عن الكلام المولد.
4. تحقيق معنى ظاهرتي الابدال والالحاق في العربية، ومخالفة المتقدمين فيهما، والدعوة إلى الافادة منهما في وضع المصطلحات،

بدلالتهما على الفروق النوعية في المسمى الواحد.

5. رد النحت وسيلة توليد لغوي لمنافاته خصائص العربية في ذلك، وإثباته أداة اختصار واختزال ليس غير.
6. تجويز الاشتقاق من الخماسي وكيفية ذلك، ومخالفة من قال بعدم جوازه.
7. رصد دلالات كثيرة من الأبنية العربية، واقتراح بعضها لمفهومات جديدة.
8. التهدي إلى (النظام الصوتي العربي) الذي هو مقياس عروبة الكلمة أو دخالتها.
9. وضع ضوابط للتعريب اللفظي مستقراة من معربات عصر الاحتجاج ومخالفة من ذهب إلى أنه لم يكن ثمة ضوابط للتعريب اللفظي عند القدماء.

وتضمن الباب الثاني من الاطروحة البحث في الجهات العاملة في وضع المصطلح، ووسائلها في نشره، وجاء في فصلين :

الفصل الأول، للجهات العاملة في التعريب مؤسسات (مجامع وجامعات وهيئات)، وأفرادا.

والفصل الثاني، لوسائل نشر المصطلح من معجمية واعلام وتربية وحاسوب.وأهم ما في هذا الباب :

1. تأكيد وجود منهجية عامة مشتركة بين جميع الجهات العاملة في التعريب مؤسسات وأفرادا.
2. إظهار خصوصية كل جهة من جهات الوضع في إطار المنهجية العامة.
3. رد مزاعم عدم كفاية المعاجم العلمية المتخصصة.

وتضمن الباب الثالث بحث أبرز إشكاليات التعريب وهي : التعددية المصطلحية، ضعف الدلالة ونقص الدقة في المصطلح، عدم التزام المصطلح العربي. وقد خصت كل إشكالية بفصل. وأبرز ما في هذا الباب :

1. تحجيم إشكاليات التعريب، وإعطاؤها أبعادها الواقعية ومخالفة من عدها استحالات لا يمكن تجاوزها، أو بسائط لا يؤبه لها.
2. ترجيح منهجية لسانية لتوحيد المصطلحات المتعددة، واستدراك ما يقوي من فاعليتها.
3. اقتراح طريقة لاختيار المصطلحات العلمية المؤهلة لدخول المعجم العلمي العام.
4. وضع ضوابط لفتح أبواب المعجمية العربية أمام المولدات الجديدة ألفاظا ومصطلحات.
5. تأكيد ضرورة التعاون بين المختصين العلميين واللغويين عند وضع المصطلح، توخيا للدقة وقوة الدلالة فيه.
6. الدعوة إلى إنشاء مصرف عربي واحد للمصطلحات، تكون مهمته تتبع المصطلحات الجديدة وتخزينها في حاسوب قومي مركزي والتحذير من خطر ظهور تعددية حاسوبية على غرار التعددية المعجمية المتخصصة.

أما الخاتمة فقد أجملت عناصر الأطروحة وأكدت على المرتكزات الفكرية الأساسية في قضية التعريب وهي :

أ ـ أن مسألة التعريب سوف تبقى قائمة ما لم يكن لنا علم عربي ذاتي وما لم يكن

لنا علماؤنا العرب الذين يفكرون بالعربية ويعبرون عن اكتشافاتهم بها.

ب ـ أن ضعف مستوى البيان العربي من أهم العقبات في إنجاح التعريب بمفهوماته كافة.

ج ـ ارتباط التعريب بالارادة السياسية الواعية التي يجب أن تذكيها الأحزاب العروبية والقيادات السياسية العليا في الأمة.

في الأطروحة جمعٌ وتمثّل لآراء القدماء والمحدثين حول التعريب، وإضافات جديدة.

ويرى الباحث أن الإضافات الجديدة غير المسبوقة هي :

1. التهدي إلى (النظام الصوتي العربي) الذي هو مقياس عروبة الكلمة أو دخالتها. ووضع ضوابط للتعريب اللفظي في ضوئه. وهذا النظام الصوتي العربي هو التطبيق العملي لتعريف العرب للتعريب بأنه (أن تتفوه العرب بالكلمة الأعجمية على منهاجها).
2. تحقيق مفهوم الكلام (المولد)، والتمييز بينه وبين المعرّب والدخيل والعامي.
3. تحقيق مفهوم ظاهرة (الالحاق) في العربية، وإمكان الإفادة منها في وضع المصطلحات الجديدة.
4. تحقيق مفهوم (الدخيل) في اللغة العربية، ووضع ضوابط له.
5. إمكانية الاشتقاق من الاسم الخماسي العربي، وكيفية ذلك الاشتقاق.

تقع هذه الاطروحة في نحو (650) صفحة. أشرف عليها الاستاذ الدكتور شاكر الفحام رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق ورئيس الموسوعة العربية الكبرى، ومنح صاحبها درجة الدكتوراه بدرجة (امتياز) في جلسة مناقشة علنية جرت في دمشق بتاريخ 1993/10/20.

* * *